

# الفصل الأول

## قواعد النسب وأحكامه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في ثبوت النسب بالنسبة للأب.

المبحث الثاني: في ثبوت النسب بالنسبة للأم.



## تقديم

ذكرنا أن الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها أحكام النسب هي: أن الإنجاب نتيجة طبيعية للعلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، فالوسيلة الوحيدة المتصورة قبل الإنجاب الصناعي عند الكلام عن قواعد النسب وأحكامه الأساسية هو الاتصال الجنسي ليس إلا، وبعد هذا التقديم سوف نتحدث عن إثبات النسب بالنسبة للأب، وبالنسبة للأم في مبحثين:



## المبحث الأول

### ثبوت النسب بالنسبة للأب

يثبت نسب الولد لأبيه بإحدى طرق ثلاث<sup>(١)</sup>، وهي:

أولاً: الزواج الصحيح أو الفاسد أو الوطاء بشبهة.

ثانياً: الإقرار بالنسب.

ثالثاً: البيّنة.

### أولاً: الزواج الصحيح أو الفاسد

اتفق الفقهاء على أن الولد الذي تأتي به المرأة المتزوجة زوجاً صحيحاً ينسب إلى زوجها، للحديث المتقدم: «الولد للفراش»<sup>(٢)</sup> والمراد بالفراش: هو تعيين المرأة للولادة لشخص واحد<sup>(٣)</sup>؛ وذلك بالشروط<sup>(٤)</sup> الآتية:

(١) راجع في طرق إثبات النسب: البدائع ٣/٢١٨ ٢١٥/٣، الشرح الكبير مع الدسوقي ٣/٤١٢-٤١٤، مغني المحتاج ٢/٢٥٩، المغني ٥/١٨٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٦/٢٧٩.

(٤) انظر: البدائع ٣/٢١١ وما بعدها، فتح القدير لابن الهمام ٣/٣٠١، المغني لابن قدامة ٧/٢٨٤ وما بعدها، الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي ٧/٦٨١ وما بعدها.

**الشرط الأول:** أن يكون الزوج مما يتصور منه الحمل عادة، بأن يكون بالغاً في رأي المالكية والشافعية، ومثله في رأي الحنفية والحنابلة المراهق، وهو عند الحنفية من بلغ اثنتي عشرة سنة، وعند الحنابلة: من بلغ عشر سنوات، فلا يثبت النسب من الصغير غير البالغ، حتى ولو ولدته أمه لأكثر من ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج، ولا يثبت النسب في رأي المالكية من المحبوب المسوح، وهو الذي قطع عضوه التناسلي وأنثياه، أمّا الخصي وهو من قطعت أنثياه أو اليسرى فقط فيرجع في شأنه للأطباء المختصين، فإن قالوا يولد له: ثبت النسب منه، وإن قالوا لا يولد له، لا يثبت النسب منه.

ويثبت النسب في رأي الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> من المحبوب الذي بقي أنثياه فقط، ومن الخصي الذي سلت خصيتاه وبقي ذكره، ولا يثبت من المسوح المقطوع جميع ذكره وأنثياه، والصواب في هذه المسألة هو الرجوع إلى أهل الاختصاص، فإن قالوا بإمكانية أن يولد له أخذ به، وإن نفوا ذلك أخذ به.

**الشرط الثاني:** أن يولد الولد بعد ستة أشهر من وقت الزواج في رأي الحنفية، ومن إمكان الوطاء في رأي الجمهور، فإن ولد لأقل من الحد الأدنى لمدة الحمل وهي ستة أشهر لا يثبت نسبه من الزوج اتفاقاً، وكان دليلاً على أن الحمل به حدث قبل الزواج، إلا إذا ادّعاها الزوج، ويحمل ادّعاؤه على أن المرأة حملت به قبل العقد عليها، إمّا بناءً على عقد آخر، وإمّا بناءً على عقد فاسد، أو وطاء شبهة مراعاة لمصلحة الولد، وستراً للأعراض بقدر الإمكان.

**الشرط الثالث:** إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد، وهذا شرط

(١) انظر: مغني المحتاج ٣/٢٩٦.

(٢) المغني لابن قدامة ٧/٤٣٠.

متفق عليه، وإنما الخلاف في المراد به، وهو الإمكان والتصوّر العقلي، أو الإمكان الفعلي والعادي؟.

**قال الحنفية:** الحق إن التصور والإمكان العقلي شرط، فمتى أمكن التقاء الزوجين عقلاً، يثبت نسب الولد من الزوج، وإن ولدته الزوجة لسته أشهر من تاريخ العقد، حتى ولو لم يثبت التلاقي حساً، فلو تزوّج مشرقي مغربية ولم يلتقيا في الظاهر مدة سنة فولدت ولداً لسته أشهر من تاريخ العقد ثبت النسب؛ وذلك عملاً بحديث: «الولد للفراش»<sup>(١)</sup> وإن لم يتحقق إمكان الوطاء أو الدخول، وفي هذا احتياط للولد وعدم ضياعه، وستر على العرض، ومنع للوقوع في مشكلة اللقضاء، فألحق الولد بمن له زوجية صحيحة، فإن تيقّن الزوج أن الولد ليس منه، فله أن ينفيه باللعان.

ورفض الأئمة الثلاثة هذا التعليل، وقالوا: يشترط إمكان التلاقي بالفعل أو الحس والعادة، وإمكان الوطاء والدخول؛ لأن الإمكان العقلي نادر، ولا يصح أن يكون له دور في نطاق العقود الظاهرة؛ والأحكام إنما تبنى على الكثير الغالب والظاهر المشاهد، لا القليل النادر، أو الخفي غير المحتمل عادة، فلو تأكد عدم اللقاء بين الزوجين فعلاً، لم يثبت نسب الولد من الزوج، كما لو كان أحد الزوجين سجيناً أو غائباً في بلد بعيد غيبة امتدت إلى أكثر من أقصى مدة الحمل. وذهب ابن تيمية: إلى أنه لا يثبت فراش الزوجية إلا بمعرفة الدخول المحقق، وهو رواية عن الإمام أحمد، واستند في ذلك إلى أن أهل العرف وأهل اللغة لا يعدون المرأة فراشاً إلا بعد البناء بها.

وقد أجب عن ذلك: بأن معرفة الوطاء المحقق متعثرة، واعتبارها يؤدي إلى بطلان كثير من الأنساب، والنسب مما يحتاط في إثباته، واعتبار مجرد الإمكان يناسب ذلك الاحتياط<sup>(٢)</sup>.

(١) سبق تخريجه، ص ١٦٥، من هذا الكتاب.

(٢) انظر: فتح القدير ٣/٣٠١-٣٠٢، الفروع لابن مفلح ٣/٢٩٤ وما بعدها، النسب وأثاره للدكتور محمد يوسف

موسى ص: ٩.

## الترجيح

والراجح -والله أعلم- هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من ثبوت فراش الزوجية بالعقد بشرط إمكان الدخول؛ وذلك بأنه ليس من الاحتياط في إثبات النسب ثبوته مع القطع بعدم إمكان الدخول، ولا اتفاهه مع قواعد الشريعة والعقل.

**فائدة الخلاف:** أن الولد لا ينتفي نسبه في رأي الحنفية إلا باللعان، وينتفي بدون لعان في رأي الجمهور؛ لعدم إمكان التلاقي بين الزوجين عادة.

## ثبوت النسب بالزواج الفاسد

الزواج الفاسد في إثبات النسب كالزواج الصحيح؛ لأن النسب يحتاط في إثباته إحياء للولد ومحافظة عليه، ويشترط لثبوت النسب بالزواج الفاسد ثلاثة شروط:

**الشرط الأول:** أن يكون الرجل ممن يتصور منه الحمل بأن يكون بالغاً عند المالكية والشافعية، أو بالغاً أو مراهقاً عند الحنفية والحنابلة.

**الشرط الثاني:** تحقق الدخول بالمرأة أو الخلوة بها في رأي المالكية، فإن لم يحصل الدخول أو الخلوة بعد زواج فاسد، لم يثبت نسب الولد، والخلوة في الزواج الفاسد، كالخلوة في الزواج الصحيح؛ لإمكان الوطء في كل منهما، واشترط الحنفية حصول الدخول فقط، أمّا الخلوة فلا تكفي بثبوت النسب في الزواج الفاسد؛ لأنه لا يحل فيها الوطء بين الرجل والمرأة.

**الشرط الثالث:** أن تلد المرأة بعد ستة أشهر أو أكثر من تاريخ الدخول أو الخلوة عند المالكية، ومن تاريخ الدخول عند الحنفية، فلو ولدت المرأة ولداً قبل مضي ستة أشهر من الدخول والخلوة عند الأولين، لا يثبت نسبه من الرجل؛ لأنه يدل على وجوده قبل ذلك، وأنه من رجل آخر، وإذا ولدت المرأة بعد ستة أشهر أو أكثر من تاريخ

الدخول أو الخلوة؛ ثبت نسبه من الرجل، ولا ينتفي نسبه عن الرجل إلا باللعان في رأي المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

ولا ينتفي نسبه ولو باللعان في رأي الحنفية؛ لأن اللعان لا يصح عند الحنفية إلا بعد زواج صحيح، والزواج هنا فاسد<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يثبت النسب بالوطء بشبهة؛ وهو الاتصال الجنسي غير الزنا، وليس بناءً على عقد زواج صحيح أو فاسد، مثل: المرأة المزفوفة إلى بيت زوجها دون رؤية سابقة، ومثل وطء امرأة يجدها الرجل على فراشه فيظنها زوجته، ومثل وطء المطلقة طلاقاً ثلاثاً أثناء العدة على اعتقاد أنها تحل له.

فإن أتت المرأة بولد بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من وقت الوطء، ثبت نسبه من الواطئ لتأكد أن الحمل منه، وإن أتت به قبل مضي ستة أشهر، لم يثبت النسب منه لتأكد أن الحمل حدث قبل ذلك، إلا إذا ادّعاها ثبت نسبه منه؛ إذ قد يكون وطؤها قبل ذلك بشبهة أخرى<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: الإقرار بالنسب (أو ادعاء الولد)

الإقرار بالنسب نوعان: إقرار على نفس المقر، وإقرار محمول على غير المقر.

أمّا الإقرار بالنسب على نفس المقر: فهو أن يقر الأب بالولد، أو الابن بالوالد، كأن يقول: (هذا ابني، أو هذا أبي، أو هذه أُمِّي)، ويصح هذا الإقرار من الرجل، ولو في مرض الموت بشروط أربعة متفق على أغلبها بين المذاهب، وهي: <sup>(٤)</sup>

(١) انظر: المواهب على مختصر خليل بهامش الحطاب ١٣٢/٤، نهاية المحتاج ١١٣/٧، المغني لابن قدامة ٤٠٠/٧.

(٢) انظر: فتح القدير على الهداية ٢٤٧/٣.

(٣) المغني ٤٣١/٧ وما بعدها.

(٤) راجع في شروط النسب: البدائع ٢٢٨/٧، تبيين الحقائق ٢٧/٥، اللباب شرح الكتاب ٨٦/٢، الشرح الكبير مع

الدسوقي ٤١٢/٣، ٤١٤، مغني المحتاج ٥٩/٢، المغني ١٨٤/٥.

١- أن يكون المقر به مجهول النسب، بألا يكون معروف النسب من أب آخر، فإن كان ثابت النسب من أب معروف غير المقر، كان هذا الإقرار باطلاً؛ لأن الشرع قاضٍ بثبوت النسب من ذلك الأب، ومتى تأكد ثبوت النسب من شخص لا يقبل الانتقال منه إلى غيره، فقد لعن النبي ﷺ من انتسب إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه.

ومجهول النسب عند الحنفية: هو الذي لا يعلم له أب في البلد الذي ولد فيه، وهذا هو الظاهر الآن مع سهولة المواصلات، والبحث عن بلد الميلاد، واستثنى العلماء من هذا الشرط ولد اللعان، فإنه لا يصح ادعاؤه بالنسب، والحاقه بغير الأب الملاعن، لاحتمال أن يرجع الملاعن، ويكذب نفسه فيما ادعاه من أن الولد ليس منه.

٢- أن يصدقه الحس بأن يكون المقر به محتمل الثبوت من نسب المقر، بأن يكون ممن يولد مثل المقر به مثل المقر؛ وذلك في سن تسمح بأن يكون ابناً للمقر، فلو كان المقر ببنة أكبر من المقر أو مساوياً له في السن، أو مقارباً بحيث لا يمكن أن يكون ابناً للمقر عادة لم يصح إقراره؛ لأن الحس أو الواقع يكذبه في هذا الإقرار، فمن قال لغلام هذا ابني وكانت سن الغلام عشر سنوات، وسن المقر عشرين سنة، لم يعتبر هذا الإقرار عند الحنفية؛ لأن الغلام لا يولد له في رأيهم قبل بلوغ سن الثانية عشرة.

٣- أن يصدق المقر المقر له في إقراره، إن كان أهلاً للتصديق بأن يكون بالغاً عاقلاً عند الجمهور، ومميزاً عند الحنفية؛ لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر، فلا تتعداه إلى غيره إلا ببينة أو تصديق من الغير، فإن كان المقر به صغيراً أو مجنوناً، فلا يشترط تصديقهما؛ لأنهما ليسا أهلاً للإقرار أو التصديق.

وقال المالكية: ليس تصديق المقر به شرطاً لثبوت النسب من المقر؛ لأن النسب حق للولد على الأب، فيثبت بإقراره دون توقف على تصديق منه، إذا لم يقدّم دليل على كذب المقر.

٤- ألا يكون فيه حمل النسب على الغير؛ سواء كذبه المقر له أو صدّقه؛ لأن إقرار الإنسان حجة قاصرة على نفسه، لا على غيره؛ لأنه على غيره شهادة أو دعوة، وشهادة الفرد فيما لا يطلع عليه الرجال غير مقبولة، والدعوة المفردة ليست بحجة.

وبناءً عليه: إذا كان المقر بينوة الغلام زوجة أو معتدة، فيشترط مع ما ذكر أن يوافق زوجها على الاعتراف ببنوته له أيضاً، أو أن تثبت ولادتها له من ذلك الزوج؛ لأن فيه تحميل النسب على الغير، فلا يقبل إلا بتصديقه أو بيئته، ويبطل الإقرار أيضاً إن صرح المقر بإقراره بأن الولد ابنه من الزنا؛ لأن الزنا لا يصلح سبباً لإثبات النسب.

فإذا استوفى الإقرار بالبنوة أو الأبوة هذه الشروط، صح وثبت به نسبه المقر له من المقر، وترتب عليه الإرث الشرعي.

وقد اشترط الحنفية لصحة الإقرار بالنسب أيضاً حياة الولد، فلو أقر شخص بأن فلاناً ابنه، وكان المقر له بالبنوة ميتاً؛ لم يصح هذا الإقرار، ولا يثبت به النسب؛ إذ لا حاجة بعد الوفاة لإثبات النسب؛ لأن الميت لا يحتاج إلى تكريم ولا تشريف.

ولم يشترط المالكية هذا الشرط؛ لأن النسب حق للولد على أبيه، فلا يتوقف إثباته على حياة الولد. وقال الشافعية والحنابلة: يثبت النسب بالإقرار على الغير بالشروط السابقة، وبشرط كون المقر جميع الورثة.

وأما النوع الثاني؛ وهو الإقرار المحمول على غير المقر؛ فهو الإقرار بما يتفرع عن أصل النسب، كأن يقر الشخص فيقول: هذا أخي، أو هذا عمي، أو هذا جدي، أو هذا ابن ابني.

ويصح هذا الإقرار بالشروط السابقة، ويزاد عليه شرط آخر؛ وهو تصديق الغير، فإذا قال شخص: هذا أخي يشترط لثبوت نسبه عند الحنفية أن يصدّقه أبوه فيه، أو تقوم البيئته على صحة الإقرار، أو يصدقه اثنان من الورثة إن كان الغير ميتاً؛ لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره، فإن لم يصدقه الغير، أو لم يصدقه اثنان من الورثة، أو لم تقم بيئته على صحة الإقرار يعامل المقر بمقتضى

إقراره في حق نفسه، فتجب عليه نفقة المقر إن كان عاجزاً فقيراً، وكان المقر موسراً ويشترك المقر له المقر في حصته التي يرثها من تركة أبيه؛ هذا هو رأي الحنفية.

وقال المالكية: يأخذ المقر له بالأخوة المقدار الذي نقص من حصة المقر بسبب إقراره، فإن أقر ولد بأخوة آخر وأنكره الولد الآخر، أخذ المنكر نصف التركة وشارك المقر له المقر في النصف الآخر عند الحنفية، وأمّا عند المالكية: فيأخذ المنكر نصيبه كاملاً، ويأخذ المقر له ما نقص من نصيب المقر على فرض أن التركة توزع على ثلاثة، فلو كانت التركة اثني عشر ديناراً مثلاً، أخذ المقر له على رأي الحنفية ٣ (ثلاثة) دنانير كنصيب المقر، وعلى رأي المالكية يأخذ دينارين، ويكون للمنكر ستة، وللمقر أربعة؛ لأن التركة توزع على ثلاثة.

### ثالثاً: البيّنة

البيّنة حجة متعدية، لا يقتصر أثرها على المدعى عليه؛ بل يثبت في حقه وحق غيره، وأمّا الإقرار فهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره، وثبوت النسب بالبيّنة أقوى من الإقرار؛ لأن البيّنة أقوى الأدلة؛ لأن النسب وإن ظهر بالإقرار لكنه غير مؤكد، فاحتمل البطلان بالبيّنة.

والبيّنة التي يثبت بها النسب هي شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وشهادة رجلين عند المالكية، وجميع الورثة عند الشافعية والحنابلة، وأبي يوسف<sup>(١)</sup>.

والشهادة تكون بمعينة المشهود به أو سماعه، فإذا رأى الشاهد أو سمع بنفسه، جاز له أن يشهد، وإن لم يره أو يسمعه بنفسه، فلا يحل له أن يشهد.

(١) انظر: البدائع ٢٢٩/٧ وما بعدها، الشرح الكبير للدردير ٤١٧/٣، مغني المحتاج ٢٦١/٢ وما بعدها، المغني لابن

## المبحث الثاني

### ثبوت النسب بالنسبة للأم

الاتصال الجنسي أو العلاقة الجنسية هو أصل الأمومة وأصل الأبوة قبل الإنجاب الصناعي، ولا يكفي الاتصال الجنسي؛ بل يجب أن يكون هذا الاتصال مخصباً، ولما كان من المستحيل علماً وعملاً إثبات هذا الاتصال الجنسي المخصب بطريقة مباشرة، فقد اكتفى بإثباته بطريقة غير مباشرة؛ إذ يكفي لإثبات الأمومة أن تثبت واقعة الولادة، فالولادة دليل قاطع حتى وقت قريب على أن المرأة التي وضعت الطفل هي أمه الحقيقية؛ لأن البيضة التي تم تلقيحها بنطفة الرجل هي قطعاً بيضة المرأة الموطوءة، ومن ثم فهي أم لهذا المولود، ويترتب على ذلك أن نسب الولد لأمه يثبت بالولادة، ولا يتوقف على شيء آخر، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الولادة من زواج صحيح، أو من زواج فاسد، أو من سفاح، أو وطء شبهة، أو وطء مطلقة ثلاثاً في عدتها، فإذا ثبت النسب بالولادة، فلا يمكن نفيه بعد ذلك، لكن ثبوت نسب الطفل في هذه الحالة يتوقف على تحقق أمرين، إثبات تحقق الولادة، وتعيين المولود.

**أمّا الأمر الأول:** فتختلف طريقة إثبات الولادة بحسب ما إذا صدّق الزوج زوجته في دعواها، أو أنكر عليها ذلك، فإن صدّقها فإن ولادتها تثبت، أمّا في حالة الإنكار: فإن الحكم يختلف تبعاً لحالة المرأة، وما إذا كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، أو معتدة من طلاق بائن، أو معتدة من وفاة.

فإن كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، فيكفي لإثبات الولادة شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين؛ وهذا عند أبي حنيفة، أمّا صاحباها فإنهما يريان أنه يجب لإثبات الولادة في هاتين الحالتين أن تشهد بها امرأة واحدة.

وإن كانت معتدة لوفاة زوجها وصدقها ورثته في الولادة، كان هذا كافياً لإثباتها، وكذلك لإثبات النسب إذا كانوا من أهل الشهادة واكتمل فيهم نصابها، فإن أنكروا الولادة، أو كانت المرأة معتدة من طلاق بائن وأنكرها الزوج، يكون لا بد لإثباتها من نصاب الشهادة المعروف، وهو رجلان أو رجل وامرأتان عند أبي حنيفة.

ويكفي شهادة امرأة واحدة عند الصاحبين، كما هو الأمر في الحالة الأولى.

ويرى أبو حنيفة: أن الزوجية انتهت تماماً بوضع الحمل الذي تقر به أمه؛ وإذن فيكون الأمر إثبات النسب الذي يحتاج إلى نصاب الشهادة المعروف شرعاً.

لكن الصاحبين يريان: أن الشهادة هنا ليست على ثبوت النسب؛ لأنه لا يحتاج في هذه الحالة لإثباته، ما دامت المعتدة أتت بالولد في مدة تحتمل أن يكون من مطلقها بأن أتت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق؛ بل هي شهادة على الولادة، فيكفي فيها شهادة امرأة واحدة، كحال قيام الزوجية، وما ذهب إليه الصاحبان هو الراجح؛ لأن الأمر أمر إثبات الولادة، وتعيين شخصية الولد، وهذا لا يحتاج إلى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وثبوت النسب يجيء تبعاً وليس هو المقصود هنا.

وهذه المسألة من المسائل التي تدرج تحت القاعدة الفقهية التي تقول: «يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً»، فمنها شهادة النساء بالولادة يثبت بها النسب، ولا يثبت النسب بشهادتين استقلالاً<sup>(١)</sup>.

**أما الأمر الثاني، وهو تعيين المولود:** فإنه قد يختلف الزوجان في تعيين المولود، فالزوج يعترف بالولادة، ولكنه ينكر شخص المولود بأن يقول: إنها ولدت بنتاً، وهذا الولد غلام، ففي تلك الحالة لا يحتاج في تعيين المولود إلى الشهادة الكاملة؛ بل يكفي في تعيينه بشهادة امرأة واحدة من أهل العدالة، أو شهادة الطبيب المباشر للولادة،

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢/٢١٧، فتح القدير ٣/٢٠٦-٢٠٩، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب الحنبلي

ص ٢٩٨، النسب وآثاره للدكتور محمد يوسف موسى ص: ٢١٥، ٢١٦.

وهذا باتفاق الحنفية، وهو رأي الحنابلة<sup>(١)</sup> أيضاً لما رواه الدار قطني<sup>(٢)</sup> عن حذيفة<sup>(٣)</sup>:  
 أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة القابلة<sup>(٤)</sup>.

وبما روى ابن شهاب الزهري<sup>(٥)</sup>: (مضت السنة بجواز شهادة النساء فيما لا  
 يطلع عليه الرجال من ولادة النساء وعبوهن)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المبسوط ١١٢/١٦، البدائع ٢٧٧/٦، ٢٧٩، المغني لابن قدامة ١٤٧/٩، ١٥٥، وما بعدها.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، ولد سنة ٣٠٦هـ، وتوفي ببغداد، سنة ٣٨٥هـ.

له تصنيفات كثيرة، منها: السنن، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، والضعفاء، وغير ذلك. انظر في ترجمته:  
 سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦، تاريخ بغداد ٣٤/١٢، تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣.

(٣) هو: حذيفة بن اليمان، الصحابي المعروف، وهو حذيفة بن حسل، ويقال: حسيل بن جابر بن عمرو بن ربيعة بن  
 جروه بن الحارث، أبو عبد الله العيسى، واليمان لقب حسل بن جابر، وقيل: لقب جروة بن الحارث، وإنما قيل  
 له ذلك؛ لأنه أصاب دماً في قومه فهرب إلى اليمن، وحالف بني عبد الأشهل من الأنصار، فسماه قومه اليمان؛  
 لأنه حالف الأنصار وهم من اليمن.

وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ في المنافقين، لم يعلمهم أحد إلا حذيفة، أعلمه بهم رسول الله ﷺ، وسأله  
 عمر: أفي عمالي أحد من المنافقين؟ قال: نعم واحد. قال: من هو؟ قال: لا أذكره، قال حذيفة: فعزله كأنما دل  
 عليه، وكان عمر إذا مات ميت يسأل عن حذيفة، فإن حضر الصلاة عليه صلى عليه عمر، وإن لم يحضر حذيفة  
 الصلاة عليه، لم يحضر عمر.

وكان موته ﷺ بعد مقتل عثمان بن عفان ﷺ بأربعين ليلة، سنة: ٣٦هـ.

انظر في ترجمته: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٤٦٨/١، ٤٦٩.

(٤) أخرجه الدار قطني في كتاب الأقضية والأحكام، وغير ذلك. سنن الدار قطني ٢٢٢/٤-٢٢٣ وفيه رجل مجهول،  
 ورواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه، وقال في التقيح: هو حديث باطل لا أصل له.

انظر: نصب الراية للزيلعي ٨٠/٤، مجمع الزوائد ٢٠١/٤.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، روى عن ابن عمر، وسهل بن  
 سعد، وأنس بن مالك، وغيرهم، وروى عنه أبان بن صالح، وإبراهيم ابن أبي عبله، ومالك وغيرهم، توفي سنة  
 ١٢٤هـ. انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ ١٠٨/١، الخلاصة للخزرجي ٤٥٧/٢.

(٦) أخرجه الدار قطني في كتاب الأقضية والأحكام، وغير ذلك. سنن الدار قطني ٢٢٣/٤، وعبد الرزاق في باب  
 شهادة امرأة على الرضاع من كتاب الطلاق المصنف ٤٨٥/٧، وابن أبي شيبه في كتاب البيوع والأقضية باب  
 ما تجوز فيه شهادة النساء. المصنف ١٨٧/٦.

ولأن تعيين المولود بعد الولادة من الأمور السهلة التي لا تحتاج إلى شهادة كاملة، واشترط الإمام مالك وابن أبي ليلى<sup>(١)</sup> شهادة امرأتين، واشترط الشافعي شهادة أربع من النساء<sup>(٢)</sup>.



(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، مفتي الكوفة وقاضيها، أبو عبد الرحمن الأنصاري، ولد سنة نيف وسبعين، ومات أبوه وهو صبي، لم يأخذ عن أبيه شيئاً؛ بل أخذ عن أخيه عيسى عن أبيه، وأخذ عن الشعبي، ونافع العمري، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم كثير.

توفي سنة ١٤٨ هـ في شهر رمضان.

انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٦/٣١٠ وما بعدها.

(٢) راجع: القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ص: ٢٩٨، وانظر أيضاً: الشرح الكبير للدردير ٤/١٨٥، بداية المجتهد ٢/٥٥٣ وما بعدها، المهذب ٢/٣٣٢ وما بعدها، مغني المحتاج ٤/٤٤١ وما بعدها.